http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1673) السنة السابعة - السبت (12) كانون الأول 2009

تستمر يومين باشراف وزارة النفط

انطلاق جولة التراخيص الثانية لتطوير الحقول النفطية بمشاركة ٤٤ شركة

بغداد / متابعة المدى

انطلقت في بغدام امس الجمعة جولة التراخيص الثانية لعقود تطوير عشرة حقول نفطية بمشاركة اكثر من اربعين شركة عالمية. و تقدمت شركات تقودها "شل" البريطانية الهولندية و الشركة الوطنية الصينية للبترول (سي ان بي سي) في جولة التنافس التي تقوم بها وزارة النفط للاستثمار في هذه الحقول النفطية الموزعة في مناطق متفرقة من البلاد.

وافتتح رئيس الوزراء نوري المالكي جلسة تقديم العروض في وزارة النفط في حضور ممثلي ٤٤ شركة مشاركة في المزاد العلني وبينها كبرى الشركات الدولية.

وتتعلق المناقصة بعشرة حقول نفطية تمنح خمسة منها الجمعة والخمسة المتبقية السبت.

وفاز ائتلاف شركتي شل الانكليزية الهولندية و بتروناس الماليزية بعقد تطوير حقل مجنون النفطي الضخم، جنوبي العراق في بداية التنافس يوم امس.

و قال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال حضوره امس جولة التراخيص الثانية للحقول النفطية والغازية التي جرت في مقر وزارة النفط : لقد كانت واردات النفط في زمن النظام المباد تتحول إلى أسلحة وحروب لامنفعة للعراقيين فيها،أما اليوم فستتحول لعناصر سلام ومحبة وخدمة وتحقيق تطلعات الشعب العراقي لأنه صاحب هذه الثروة، وان نفط العراق للعراقيين ،وفي ظل الإدارة الجديدة وسيادة القانون ودولة المؤسسات لابد من أن يرى أبناء الشعب الثروات النفطية تتحول إلى مصانع وخدمات وزيادة في الإستقرار السياسي، خصوصاً أن العراق أصبح اليوم منفتحاً مع جميع الدول على أساس الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وأضاف المالكي : إن هذه الجولة تمثل ظاهرة متطورة في تأريخ الصناعة النفطية العراقية من خلال ما نشهده اليوم من تنافس واضح وشفاف بين الشركات العالمية والذي يتم أمام أنظار الجميع،وليس كما كان يحصل سابقا في الغرف المغلقة وخلف الأبواب،وهذا الوضع الجديد والمتطور يولي الصناعة النفطية والإستثمار أهمية كبيرة لأن النفط هو المصدر الأساس للطاقة.

وتابع رئيس الوزراء إن ما تحقق في جولة التراخيص الأولى رفع قدرة إنتاج النفط إلى ستة ملايين برميل،واليوم نريد أن نحقق المزيد في هذه الجولة بحضور (٣٥) شركة عالمية،وان العالم اليوم ينظر إلى هذه التجربة بإحترام وتقدير وقد تكون مؤهلة لأن تصبح نموذجا تعتمده الدول الاخرى، متمنياً للشركات الوطنية أن ترفع من قدرتها ومستوياتها الإنتاجية.

وبين المالكي :إن تطوير الصناعة النفطية هو تطوير لحياة العراقيين وهو تطوير للمنطقة عندما يكون العراق فيه خدمات،وفي السنوات المقبلة حينما تتوفق هذه الشركات في عملها سيكون العراق قادراً على تطوير جميع مرافق الحياة وتوفير النفط للعالم وفق أطر التفاهم والتعاون المعمول بها دولياً.

من جانبه اعلن وزير النفط حسين الشهرستاني فوز الائتلاف الذي تشارك فيه شركة شل بنسبة ٦٠٪ وبتروناس بنسبة ٤٠٪، بسعر ١،٣٩ دولار للبرميل الواحد على ان يرفع الانتاج الى ما معدله ١،٨ مليون برميل يوميا، لفترة تمتد الى ست سنوات. وخسر الائتلاف المنافس الذي يضم شركتي توتال الفرنسية و"سي ان بي سي" الصينية الذي قدم عرضا بلغ ١،٧٥ دولارا للبرميل وبسقف انتاجي يصل الى ١،٤ مليون برميل يوميا.

كما فاز ائتلاف شركات "سي ان بي سي" الصينية و "توتال" الفرنسية و "بتروناس" الماليزية بعقد تطوير حقل الحلفاية، جنوب العراق، حسبما اعلن الشهرستاني.

وقال الشهرستاني ان الائتلاف الذي يضم شركة "سي ام بي سي" الصينية بنسبة ٥٠٪ وكلا من "توتال" الفرنسية و"بتروناس" الماليزية بنسبة ٢٥٪، فاز بعقد تطوير حقل الحلفاية بعد تقدمه بنقاط المنافسة وحصوله على ٩٨ نقطة.

والعرض الذي قدمه الائتلاف هو ١،٤٠ دولار للبرميل مع سقف انتاجي يصل الى ٥٣٥ الف برميل يوميا، على مدى ست سنوات.

وفشلت ثلاثة ائتلافات تضم شركات مختلفة في جولة التنافس بحصولها على نقاط اقل.

ويقدر احتياطي حقل الحلفاية بحوالى ٤،١ مليارات برميل من النفط.

ولم تتقدم اي شركة بعروض للاستثمار في حقول شرق بغداد والحقول الشرقية، ما دفع وزارة النفط الى الاعتماد على ذاتها في تطوير هذه الحقول. وقال الشهرستاني "لم نتسلم اي عرض من اي شركة بخصوص حقل شرق بغداد والحقول الشرقية. ستتولى وزارة النفط تطوير هذه الحقول كما كانت تقوم بذلك من قبل". ويقدر احتياطي النفط في حقل شرق بغداد بحوالى ٨،١ مليارات برميل فيما يبلغ احتياطي الحقول الشرقية وهي اربعة، نحو ٣٦٧ مليون برميل.

وستتواصل المناقصة السبت مع منح الحقول الخمسة المتبقية وفي طليعتها حقل غرب القرنة ٢ الذي يحوي احتياطيا قدره ١٢،٨ مليار برميل.

ويبلغ اجمالي الاحتياطي للحقول العشرة المطروحة في المزاد ٤١،٢ مليار برميل وفي حال نجحت العقود ستؤهل العراق لان يصبح بعد ست سنوات بمستوى كبار منتجي النفط في العالم. ويجري المزاد بطرح المناقصات على الحقول فرادى على مدى يومين، خمسة حقول الجمعة والخمسة الاخرى اليوم السبت.

وهذه هي الجولة الثانية من تراخيص تطوير قطاع النفط ، حيث كانت الجولة الاولى اجريت في حزيران الماضي.

وتضم المناقصات حقولا لم تطور بالكامل مثل حقل القرنة -٢ وحقل المجنون والمقدرة احتياطيات كل منهما باكثر من ١٢ مليار برميل.

ومن بين الشركات الرئيسية المتنافسة في الجولة الحالية بريتش بتروليم (بي بي) واكسون موبيل وشيفرون وتوتال وشل، وعدد من الشركات الصينية والهندية.

وحسب بنود المناقصة، ستمنح الشركات الفائزة في المزاد بعقود التطوير نسبة ثابتة على كل برميل، وليس نسبة من الارباح.

ويشعل عرض هذه الحقول الضخمة التنافس بين شركات النفط العالمية العملاقة للفوز بحقوق استثمار النفط في هذه المنطقة من الشرق الاوسط.

وقال الخبير بشؤون نفط الشرق الاوسط اليكس مونتون من شركة وود ماكينزي للاستشارات: " ان الجولتين الاولى والثانية قد غطتا كل الحقول العراقية الكبرى، ولن تكون هناك جولة ثالثة".

ووصف عرض هذه الحقول للاستثمار "بأنه حدث مهم جدا.. وله اهمية اقتصادية هائلة".

وتحاول الشركات التي لم تتمكن من الفوز بعقود في الجولة الاولى ان تدفع بقوة باتجاه حصولها على عقود في هذه الجولة، ومن بين الشركات التي خرجت خالية الوفاض حتى هذه اللحظة شركة شيفرون الامريكية الكبيرة وشركة توتال الفرنسية.

وتقول شركة توتال انها ستشترك في مناقصة حقل مجنون النفطي احد الحقول النفطية العملاقة المعروضة في المناقصة.

والحقول المعروضة في الجولة الجديدة هي مجنون وغرب القرنة "المرحلة الثانية" في محافظة البصرة والحلفاية في ميسان والغراف في ذي قار والكفل وغرب الكفل ومرجان في منطقة الفرات الأوسط وشرقي بغداد في بغداد والقيارة ونجمة في نينوى وبدرة الحدودي في واسط.

بالاضافة إلى مجموعة الحقول الشرقية في محافظة ديالى، وهي خشم الأحمر وناودومان وقمر وكلابات.

وتقول وزارة النفط العراقية ان تطوير الحقول النفطية المطروحة ضمن جولات التراخيص سيرفع صادرات العراق من النفط الخام الى سبعة ملايين برميل يوميا خلال السنوات الست المقبلة، منوها بأن البلاد ستقفز من المرتبة الحادية عشرة التي تحتلها حاليا بين الدول المنتجة للنفط الى المرتبة الثالثة من خلال الاستثمارات النفطية.

من الواقع الاقتصادي

جولة التراخيص الثانية

عباس الغالبي

شهدت جولة التراخيص الثانية لتطوير الحقول النفطية العراقية تنافسا شديدا بين كبريات الشركات العالمية للفوز برخصة العمل في السوق النفطية العراقية وعلى الرغم من ان اليوم الاول شهد ارساء عقود تطوير حقلي الحلفاية ومجنون وهما من كبريات الحقول الجنوبية ، وهما موضع الحديث الجاري في وسائل الاعلام وفي دهاليز السياسة ولدى تطلعات الشركات العالمية التي تسعى للاستثمار في الحقول النفطية العراقية للميزات التي تتسم بها وتنفرد عن الحقول النفطية الاخرى ولاسيما دول الجوار الاقليمي .

هذه الجولة تعقد في ظل غياب البيئة القانونية التي تنظم عمل هذه الشركات في عقود الخدمة ، وهي السبب الرئيسي الذي طالما اعلنت عنه الشركات العالمية وطالبت الحكومة العراقية بضرورة تشريع قانون للنفط والغاز على غرار ماموجود في الدول النفطية كافة منعا للتوجس الذي قد ينتاب هذه الشركات من ضياع للحقوق والتي ترتبها طبيعة مثل هكذا تعاقدات ، ولكن مكابرة الحكومة في المضي لابرام هذه العقود في ظل تعطل قانون النفط والغاز وترحيله الى الدورة البرلمانية المقبلة والتعامل مع الامر على وفق معايير عالمية تبدو انها مثالية ، الا ان عزوف الكثير من الشركات النفطية العملاقة وتردد البعض الاخر منها يعود الى عدم وجود قانون للنفط والغاز .

وعلى الرغم من الهنات التي تعتري عملية ابرام هذه العقود، ألا انها سعي حثيث لتطوير قدرات الانتاج والتصدير في وقت ان العراق فيه أحوج مايكون الى العائدات النفطية لتغطية الحاجة الفعلية من المشاريع والخدمات لاسيما وان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الموازنة العامة للدولة تفوق نسبة ٩٣٪، مايتطلب الاهتمام بهذا القطاع انتاجا وتصديرا وتوزيعا، ولعل هذه الجولات التعاقدية وان كانت تشوبها بعض النواقص الفنية والقانونية ، الا انها محاولات جادة لرفع حجم الانتاج وتطوير الحقول وادخال التكنولوجيا الحديثة في هذا المضمار ، فضلا عن تطوير الكادر الفني العامل في القطاع النفطي المحلي ، وبانقضاء اليوم السبت يكون قد اكتمل عقد التعاقدات النفطية في الجولتين الاولى والثانية خلال اقل من ستة اشهر من الزمن ، فقد يشهد العام المقبل زيادة محتملة في حجم الصادرات النفطية في ظل الارتفاع التدريجي الذي تشهده اسواق النفط العالمية .

abbas.abbas80@yahoo.com

التنمية الصناعية تجيز ٢٤٢ مشروعا

بغداد / المدى

اعلنت وزارة الصناعة والمعادن إن المديرية العامة للتنمية الصناعية منحت ٢٤٢ إجازة تأسيس لمشاريع صناعية جديدة خلال شهر تشرين الثاني الماضي وبقيمة استثمارية بلغت ٣٣,٦٦٧ مليار دينار (نحو ٢٨,٨ مليون دولار).

وذكر بيان للوزارة أن الإجازات الـ ٢٤٢ الممنوحة توزعت على مشاريع من مختلف القطاعات الصناعية الغذائية، النسيجية، الخشبية، الورقية، الكيمياوية والبلاستيكية، الإنشائية، المعدنية المصنعة والصناعات التحويلية.

وأورد البيان أن قطاع الصناعات الغذائية احتل المرتبة الأولى بعدد الإجازات الممنوحة لحصولها على ١٠٧ إجازة تأسيس قيمتها الاستثمارية بلغت ١٣,٤٨٩ مليار دينار وحل قطاع الصناعات الإنشائية ثانيا بـ ٥٥ إجازة قيمتها الاستثمارية ١٠,١١٠ مليار دينار.

ارتفاع صادرات النفط العراقي من البصرة الى ١,٦٨ مليون برميل

بغداد / وكالات

ارتفعت صادرات النفط العراقي عبر موانئ البصرة الى ١,٦٨ مليون برميل يوميا نهاية الاسبوع الماضي. ونقلت وكالة رويترز عن مصدر بالشحن البحري قوله إن صادرات النفط من مرافئ البحرية قبالة البصرة بجنوب العراق ارتفعت الى ١,٦٨ مليون برميل يوميا ، بعد أن أدت الأحوال الجوية السيئة الى انخفاض تدفق الصادرات في وقت سابق هذا الاسبوع. وذكر المصدر الذي قالت رويترز انه اشترط عدم الكشف عن هويته انه يجري الآن تحميل سفينتين في البصرة. وقال ان صادرات النفط انخفضت الى أقل من النصف يوم الثلاثاء الماضي لتصل الى ٧٩٢ ألف برميل يوميا من ١,٨٤٨ مليون برميل يوميا بعد أن أعاقت الرياح العاتية والامطار الغزيرة عملية التصدير.

شركة الفارس تبدي استعدادها لتجهيز المحافظات بالمياه الصالحة للشرب

بغداد / المدى

أبدت شركة الفارس العامة استعدادها للإسهام في تأمين حاجة المحافظات من المياه الصالحة للشرب من خلال تجهيزها بإنتاجها من مجمعات تصفية الماء متنوعة السعات، بحسب بيان لوزارة الصناعة. وقال البيان أن الشركة تعاقدت مع وزارة البلديات والأشغال لتجهيزها بـ ٩٠ وحدة ماء مجمعة ذات سعات ٤٠٠، ٢٤٠، ١٠٠ و٥٠ مترا مكعبا بالساعة. واشار البيان إلى أنها أبرمت عقداً مع المديرية العامة لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية في واسط لتجهيزها بمجمع تصفية سعة ٥٠م٣/ ساعة مع المعدات اللازمة للنصب والتشغيل.

المصرف الزراعي يباشر بتسليف الفلاحين والمزارعين ومربي الحيوانات

النجف – عامر العكايشي

باشر المصرف الزراعي في محافظة النجف بتسليف الفلاحين والمزارعين ومربي الحيوانات بسلف لتنفيذ مشاريع صغيرة وكبيرة للنهوض بالواقع الزراعي والثروة الحيوانية بالمحافظة.

وقال مدير المصرف الزراعي في النجف جلال عبد زيد الجنابي لـ(المدى) " المصرف الزراعي التعاوني يقوم حاليا بتنظيم معاملات تسليف الفلاحين والمساهمة بخدمة تطوير الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية حيث يتم حاليا إقراض وتسليف المزارعين من خلال خمسة صناديق ومنها صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة حيث يكون التسليف عن طريق شراء الساحبات والماكنات الزراعية والمضخات وحفر الآبار الارتوازية والتسليف بنسبة (١٠٠٪) ".

واضاف " الصندوق الثاني هو صندوق تنمية الثروة الحيوانية ويشمل تشغيل مشاريع الثروة الحيوانية ومنها مشاريع تربية الدواجن والأبقار وصندوق تنمية النخيل من خلال التسليف على إنشاء البساتين الجديدة وخدمة وتطوير البساتين القديمة وصندوق صغار المزارعين من خلال دعم وزارعة المحاصيل الشتوية والصيفية والصندوق الأخير هو صندوق المشاريع الكبرى التي تزيد قيمتها على (٢٥٠ مليون دينار) ".

وبين الجنابي بان " عملية التسليف والإقراض تعتمد نوع وحجم المشروع ويتم صرف القروض للمزارعين عن طريق لجان مشتركة بين مديرية الزراعة والشعب الزراعية والمصرف وترسل إلى الإدارة العامة لإقرارها والمصادقة النهائية عليها ".

مسؤول زراعي سابق : التخصيصات الاستثمارية لعام ٢٠١٠ كافية

بغداد / وكالات

قال وزير الزراعة السابق الدكتور على البهادلي ان المبالغ التي خصصت للمشاريع الاستثمارية ضمن موازنة العام ٢٠١٠ كافية في حال استغلالها بشكل يتناسب مع طبيعة وحجم المشاريع المقررة دون استقطاع مبالغ منها لخطط اخرى. واضاف البهادلي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان استقطاع مبالغ من المخصصات المالية للقطاع لبرامج اخرى يقلل من تنفيذ المشاريع المطلوبة ، فهناك عدد من المجالات التنموية التي إستهدفت في مجملها تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وبين البهادلي ضرورة وضع الدراسات لتقويم برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على اداء القطاعات الزراعية وتشجيع المزارعين للعودة الى أراضيهم بشكل سريع. مشيرا الى ان الظروف التي مر بها العراق كانت سببا رئيسا في تذبذب الانتاج الزراعي.

ونوه الى توثيق الصلات مع الجهات المعنية كوزارة الموارد المائية والقيام بجهود مشتركة في الدراسات وإستقطاب الدعم للانشطة الزراعية. مشددا على تنفيذ اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع الدول للاستثمار في القطاع. وتجدر الاشارة الى انه تم تخصيص اكثر من ٣٠٠ مليون دولار للقطاع الزراعي في موازنة ٢٠١٠ ، ويرى معنيون ان المبالغ قليلة لاتتناسب ومشكلة القطاع الزراعي.

الموارد المائية تنفي وجود تلوث في نهري دجلة والفرات

بغداد / المدى

نفى مدير عام ادارة الموارد المائية عون ذياب عبد الله وجود تلوث كبير في نهري دجلة والفرات جراء المخلفات الصناعية لتركيا وسوريا.

وكشف عبد الله في تصريح صحفي له وجود دراسة تشير الى ان نقص الايرادات المائية من تركيا وسوريا يؤثر على نوعية مياه النهرين، نافيا ان يكون قد تطرق الى وجود تلوث في المياه.

مشيرا الى ان نسبة الايرادات المائية جيدة، وانها خالية من أي تلوث. مطالبا وسائل الإعلام بتوقي الدقة في نقل المعلومات.

يذكر ان بعض وسائل الإعلام نقلت تصريحات عن مدير ادارة الموارد المائية عون ذياب عبد الله تفيد بوجود تلوث في الواردات المائية، وقد تسببت بامراض بدأت تظهر في المحافظات الجنوبية.

العراق يطرح مشروعات نفط عملاقة

ابوظبي / زينب الربيعي

مع عودة نوع من الاستقرار الامني الى العراق باتت مشروعات النفط والغاز مطروحة بقوة على اولويات الحكومة العراقية ، وكانت دورة التراخيص الاولي قد عقدت في مطلع هذا العام وارست عقود تطوير لثلاثة حقول نفطية عملاقة هي الزبير ، الرميلة ، وغرب القرنة ، ويصل انتاج كل واحد من هذه الحقول الى مليون برميل من النفط يوميا.

ويتربع العراق على ثروة غازية ضخمة لاتقل اهمية عن ثروته النفطية ، ويقدر احتياطي العراق من الغاز بحوالي ١١٢ تريليون قدم مكعب. ويؤكد مسؤولون نفطيون في بغداد ، ان العراق يملك احتياطا ضخما من الغاز، يضعه في مصاف أهم ١٠ دول منتجة في العالم، في وقت يتزايد الطلب عليه عالمياً لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

وبحسب خبراء يعملون في صناعة الغاز هناك ان العراق قادر على انتاج اكثر من ٦٠٠٠ مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز المصاحب، تكفي لتغطية الإستهلاك المحلي والتصدير لكن حالياً لا يتعدى الإنتاج ١٠٠٠ مليون قدم مكعب قياسي ومنها قرابة ٧٠٠ مليون قدم مكعب تُحرق يومياً في حقول البصرة.

ويقول هؤلاء الخبراء ان اكثر من ٧٠ في المئة من الغاز العراقي عبارة عن غاز مصاحب لعملية استخراج النفط، ما جعل التقديرات والتقارير الصادرة من مجلس النواب، تحدد خسارة العراق بـ ١٠٠ بليون دينار عراقي يومياً (٨٠ مليون دولار) من حرق هذا الغاز.

وأشاروا إلى ان كميات الغاز المحروقة يومياً، تكفي لتزويد بلد مثل الأردن مرتين بالطاقة الكهربائية ولتعبئة ٣٠٠ ألف اسطوانة غاز يومياً، لكنه يستورد كميات كبيرة من الدول المجاورة، في وقت يمكنه ان يصبح اكبر مُصدّر له في المنطقة العربية وبالعالم.

ويواجه العراق مشكلة حقيقية في الوقت الراهن بسبب حرق الغاز العراقي، الذي يتسبب في تراكم ٢٠ مليون طن سنوياً من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، ما يساوي انبعاثات عوادم ٣ ملايين سيارة. في حين لايزال العراق يستورد غاز الطبخ من الخارج وغير قادر على توليد الطاقة الكهربائية من الغاز لاعتماده البدائل التقليدية مثل الديزل في حين أن دول العالم تحاول في كوبنهاجن التوصل إلى حلول عملية لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهناك فرصة فعلية في العراق للمساهمة في هذه الجهود عن طريق استغلال هذا الغاز وأيضاً بصفة اقتصادية.

الا ان المشروعات الغازية الجديدة في حال اقرارها والتوصل الى اتفاقيات نهائية بصددها تؤهل العراق لتصدير الغاز المسال إلى الأسواق العالمية، أو دمجه مع خط الغاز العربي أو خط الغاز الخليجي.

ويشكو الخبراء الاجانب من البطء في اتخاذ القرارات الحكومية الملائمة بشأن اتفاقيات عقود النفط والغاز والبت في المناقصات الدولية.

ويؤكد هؤلاء الخبراء ان العراق كان مستعدا لتصدير غاز النفط المسال منذ اوائل التسعينيات حيث كانت اول شحنة ستغادر ميناء البصرة يوم الغزو العراقي لدولة الكويت في مطلع آب ١٩٩١ ، وبعدها توقف كل شيء حتى يومنا هذا لدرجة ان العراق تحول بفعل الحصار والحرب الى دولة مستوردة للغاز.

وخلال سنوات العقوبات الدولية في عهد النظام السابق تركزت جهود العراقيين على تشغيل قطاع النفط فيما اهملوا قطاع الغاز الذي يحتاج الى تكنولوجيا متطورة لاستخراجه واستغلاله اقتصاديا وتجاريا.

ويذكر مسؤولو وزارة النفط ان شركة" شل " هي اول شركة عالمية تتخذ قرارا بالعمل في صناعة الغاز في العراق حيث افتتحت الشركة الهولندية البريطانية العملاقة اول مكتب لها في البصرة في تشرين الاول عام ٢٠٠٨ واوفدت فرق عمل ومهندسين لمباشرة العمل هناك.

وتتعاون «شل» مع الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٥، لإعداد دراسة لحصر قدرة إنتاج الغاز، وإمكان استغلاله وتكريره، وسبل الاستفادة منه. وتمكنت من توقيع عقد أولي مع الحكومة لتسويق غاز الجنوب في محافظة البصرة.

وكانت الحكومة العراقية قد اختارت «شل»، لأنها الشركة العالمية الوحيدة «المتواجدة في كل الدول العربية، ولديها بالتالي خبرة في تطوير الغاز في المنطقة، كما أنها جاهزة لبدء العمل فوراً، باعتبارها شاركت في إعداد دراسة عن إمكانات العراق من الغاز على مدى السنوات الثلاث الماضية». كما ساهمت على نفقتها في تطوير « مشاريع قصيرة المدى لتحسين عمليات استغلال الغاز المحروق وتوفير كميات إضافية من الغاز الجاف وغاز الطبخ، وتقليص استخدام عمليات الغاز والكهرباء من الشبكة الوطنية، وصيانة محطة كهرباء شمال منطقة الرميلة، وإنشاء محطة جديدة».

واشار مسؤولو وزارة النفط العراقية الى استعداد شركة شل لبدء العمل في استغلال غاز الجنوب، فور توقيع العقد النهائي، الذي ينص أيضاً على تشكيل شركة جديدة تضم شركة غاز الجنوب و «شل» وميتسوبيشي ولكن لم يذكروا أي شيء عن الجدول الزمني لتوقيع العقود النهائية.

وفي حال التوصل للعقود النهائية سوف تستعد شركة شل لاعادة تأهيل موظفي شركة غاز الجنوب من العراقيين ، للمساعدة في تطوير صناعة الغاز في العراق. ويذكر ان شركة شل اتفقت في العام الماضي بالتشاور مع شركة غاز الجنوب على دعم مشروع لتحسين البنية التحتية لاثنين من مراكز التدريب المهني في منطقة البصرة كجزء من الشراكة بين شركات الطاقة والمجتمع المدني والسلطات العراقية.

وكانت وزارة النفط قد ابرمت اتفاقية مبادئ مع شركة شل في ايلول/٢٠٠٨ والتي وضعت بموجبها الأسس والمبادئ التجارية لتأسيس الشركة المشتركة والتي ستمتلك شركة غاز الجنوب ٥١٪ من اسهم الشركة في حين تمتلك شركة شل ٤٤٪ وميتسوبيشي ٥٪ الباقية على ان تقوم الشركة المشتركة بمساعدة العراق في تجميع وتسويق الغاز الطبيعي في البصرة.

وقال خبراء انه يتم حاليا حرق ما يزيد على ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الخام يوميا في جنوب العراق في حين انه اصبح بالامكان استغلال هذه الكمية لانتاج ٣٠٠،٠٠٠ اسطوانه غاز للطبخ يوميا بدلا من استيراده من الخارج. ويرى الخبراء انه من المفيد ادخال الغاز الطبيعي في البنية التحتية للطاقة في العراق مما يساعد على التنمية الاقتصادية المحلية كما ان من الممكن تصدير كميات الغاز الفائض عن الحاجة المحلية من الغاز المسال مما ينتج دخلا جديدا للاقتصاد العراقي.

وبحسب مصادر وزارة النفط العراقية في بغداد فقد بدأت شركة شل وغاز الجنوب في العمل على عدد من المشاريع المبكرة لتحقيق انتاج المزيد من الغاز الجاف المتوفر لتوليد الطاقة الكهربائية مما يؤدي الى خفض كمية الطاقة المستمدة من الشبكة اضافة الى استخراج المزيد من غاز البترول المسال حيث يستورد العراق حاليا ١٢٠٠ طن يوميا من غاز البترول المسال فيما يحرق ٤٠٠٠ طن يوميا ، وكانت وزارة النفط العراقية و«شل» قد وقعتا في سبتمبر من العام ٢٠٠٨ اتفاقية مبادئ تحدد الأسس التجارية لإنشاء مشروع مشترك مع شركة «غاز الجنوب» العراقية- التابعة لوزارة النفط. وقد صادق مجلس الوزراء على هذا العقد آنذاك.

وسيعمل المشروع المشترك فور تأسيسه على جمع ومعالجة الغاز الخام في البصرة، ثم بيع الغاز الطبيعي المعالج والمنتجات ذات الصلة، مثل: غاز البترول المكثف والمسال، إلى الأسواق المحلية والخارجية.

وقد يلجأ المشروع المشترك مستقبلاً إلى بناء منشأة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال من أجل تصديره، الأمر الذي من شأنه أن يعود بمزيد من النفع على الاقتصاد العراقي، والذي سيُدخل العراق في مصاف البلدان المُصدرة لهذه المادة كالجزائر وقطر ومصر وعمان، حيث شُكلت شراكات مماثلة بين الشركات الوطنية والشركات العالمية.

وفي الوقت الحاضر، يتم يومياً حرق نحو ٧٠٠ مليون قدم قياسية مكعبة من الغاز الطبيعي، الذي يتم إنتاجه من قبل شركات استنقاب وإنتاج النفط في جنوب العراق، ومن هنا، فإن المشروع المشترك يهدف إلى جمع ومعالجة هذه الكميات من الغاز الطبيعي لتوفير إمدادات دائمة ووفيرة من الطاقة المعدة للاستخدام المحلي، كما يرمي إلى التقليل من الانبعاثات الغازية المضرة بالبيئة، بما يصب في مصلحة العراق بشكل ملحوظ.

ولم تتوصل وزارة النفط لعقد نهائي عن طريق جولة التراخيص الأولى لتطوير حقل غاز ضخم المعروف باسم عكاس في منطقة الأنبار شمال غرب بغداد ويعتقد أنه يضم نحو سبعة تريليونات قدم مكعب من الغاز، أي نحو ٦٪ من الغاز الإجمالي المقدر وجوده في العراق البالغ ١١٢ تريليون قدم مكعب.ومن المتوقع ان ينتج حقل عكاس نحو خمسين مليون قدم مكعب من الغاز يوميا مع إمكانية زيادة هذه الكمية إلى ٤٥٠ مليون قدم مكعب ويمكن أن ينتج من حقل عكاس نحو خمسين مليون قدم مكعب من الغاز يوميا مع إمكانية زيادة هذه الكمية إلى ٤٥٠ مليون قدم مكعب يوميا في حالة إجراء المزيد من التطوير للحقل.وتحرص الحكومة العراقية على بدء العمليات في هذا الحقل في أسرع وقت ممكن وتصدير إنتاجه عبر سوريا إلى أوروبا سعيا لاستعادة إيرادات البلاد. ولكن حتى الآن لا يوجد وضوح عن الكيفية.